راصد الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

إصدار رقم 28 **آب 2008**

لمحة موجزة – شهر آب

خلال هذا الشهر، المساحة الهشة المتبقية في مجال حقوق الانسان وكرامته تأثرت بفعل التوتر المتزايد بين السلطتين الفلسطينيتين في رام الله وغزة، بالإضافة إلى النشاطات العسكرية والممارسات والقيود المفروضة من قبل السلطات الإسرائيلية. وبسبب العوامل المذكورة أعلاه وقعت العديد من الحالات التي أدت الى مقتل واصابة المدنيين الفلسطينيين أو منع الناس من التنقل والعبور، أو الاعتقال العشوائي، والتشريد والحرمان من الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والتعليم والصحة.

خلال شهر آب، أصيب ما مجموعه 114 مدنيا غير مسلح في الضفة الغربية، هذا العدد يشمل 68 طفلاً، أصيبوا على يد قوات الأمن الإسرائيلية خلال نشاطات عسكرية، وأكثر من نصف هؤلاء أصيبوا خلال مظاهرات مناهضة للجدار في قريتي نعلين وبلعين (غربي رام الله). إضافة إلى ذلك، أصيب 37 مواطن نتيجة للهجمات التي نفذها المستوطنون الإسرائيليون، ويعتبر هذا الرقم الأعلى الذي سجل منذ كانون الثاني 2005. وقد أدى الاقتتال الفصائلي في غزة إلى 14 حالة وفاة (13 منهم كانوا مسلحين) و103 إصابات، من بينهم 17 طفل و6 نساء. وقد شكلت هذه الأرقام النسب الشهرية الأعلى في إطار الاقتتال الفصائلي منذ سيطرة حماس على قطاع غزة في منتصف حزيران 2007.

المتضرر الأكبر كان الشعب في قطاع غزة بسبب حرمانهم من الخدمات في خضم التوتر السياسي بين غزة ورام الله. ففي الأيام الأولى من العام الدراسي الجديد في غزة الذي بدأ في 24 آب لمدارس السلطة الفلسطينية، أدى إضراب المعلمين إلى تشويش الدراسة، وقد جاء الإضراب الذي دعت إليه نقابة المعلمين في رام الله كرد على قرار اتخذته سلطات حماس لنقل العديد من مدراء المدارس والمعلمين إلى مدارس أخرى. إضافة إلى ذلك، ما يقرب من نصف الطواقم العاملة في مراكز وزارة الصحة في غزة انضمت إلى الإضراب الذي أعلن عنه اتحاد المهنيين والعاملين في القطاع الصحي في رام الله بدءا من 30 آب كرد على فصل عدد من الموظفين. نتيجة لذلك، قامت المستشفيات بتأجيل العمليات الجراحية الاختيارية واضطرت العديد من المراكز الصحية إما إلى الإغلاق أو تعليق الخدمات. وأخيرا، وبسبب النزاع بين مؤسستين مسؤولتين عن إدارة قطاع المياه في غزة، إحداهما تقدم تقاريرها إلى غزة فيما المؤسسة الأخرى تقدم تقاريرها إلى رام الله، لم يتم تزويد الوقود الضروري لتشغيل مرافق المياه مما أثر على إمدادات المياه إلى ما يقرب من 250.000 مواطن.

وما زالت الجمعيات الخيرية والمجتمعية في الضفة الغربية وقطاع غزة تواجه مصاعب شتى وتتعرض إلى إجراءات قاسية من قبل السلطتين. ففي محافظة الخليل، قامت السلطة الفلسطينية

بمداهمة وإغلاق ستة جمعيات خيرية بادعاء علاقتها بحركة حماس مما أثر على مئات الأطفال والمرضى. وفي قطاع غزة، داهمت سلطات حماس العديد من المراكز المجتمعية في الأيام التي تلت الخامس والعشرين من تموز 2008 وما زالت هذه المراكز مغلقة حتى الآن مما يحرم آلاف الأفراد من الحصول على الخدمات والنشاطات.

صورة: بعض من الـ30.000 مشارك في نشاطات على الشاطئ في قطاع غزة كجزء من الألعاب الصيفية التابعة للأونروا. أرشيف صور الأونروا - 2008

وما زالت هناك قيود صارمة على حرية تنقل وعبور السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. في الضفة الغربية، قامت السلطات الإسرائيلية بتنفيذ ثلاثة إجراءات للتخفيف من حدة القيود على مسارات محددة، بما فيها تفكيك حاجز عسكري والفتح الجزئي لحاجزين عسكريين. بالرغم من هذه الخطوات، ما زالت حركة تنقل الناس مقيدة بشكل كبير بفعل عدد من الإجراءات، التي تتضمن ما يقرب من 600 عائق أو حاجز إغلاق، جدار الضفة الغربية، الطرق التي يمنع السفر فيها للفلسطينيين، والمناطق المغلقة بأوامر عسكرية. في غزة، ما زالت غالبية السكان لا تستطيع الخروج من القطاع. الاستثناء الوحيد كان السماح لما يقرب من 3.000 مواطن بعبور معبر رفح ومغادرة غزة والسماح بدخول 1000 مواطن إلى غزة خلال اليومين الأخيرين من شهر آب، بالإضافة إلى منح 560 مريض تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر ايريز.

بالرغم من إعادة فتح معبر كيريم شالوم التجاري، تستمر كميات الواردات إلى غزة بالتناقص كل شهر، الواردات في شهر آب شكلت ما يقرب من 70% من واردات شهر تموز و23% من الواردات في شهر أيار 2007 قبل سيطرة حماس. نقص المواد الخام ومنع التصدير شكلا السبب الرئيسي في منع إعادة تنشيط الحياة الاقتصادية.

قائمة المحتويات

حماية المدنيين
التعليم
المياه والصرف الصحي
الصحة
الأمن الغذائي
الزراعة
التمويل

حماية المدنيين

الاقتتال الفصائلي في قطاع غزة

استمر الاقتتال الفصائلي الذي اندلع بعد الانفجار الذي حصل عند المطعم على شواطئ غزة بتاريخ 25 تموز والذي أدى حينها إلى مقتل طفل واحد وخمسة أفراد من حركة حماس وإصابة 27 مواطنا آخر، خلال شهر آب. بتاريخ 2 آب، اندلعت مواجهات مسلحة خطيرة بين قوات حماس وأعضاء من عائلة واحدة مقربة إلى حركة فتح يعتقد أنها وراء التفجير. ونتيجة لذلك، قتل 14 شخصا، بما فيهم عضوين من قوات أمن حماس و11 مسلحا آخر، بالإضافة إلى إصابة 103 أشخاص آخرين، بما فيهم 17 طفل وست نساء. وتعتبر هذه الأرقام الأعلى في إطار الاقتتال الفصائلي منذ سيطرة حماس على قطاع غزة في منتصف شهر حزيران 2007.

إضافة إلى ذلك، قامت القوات الأمنية المقربة من حركة حماس باعتقال 292 فلسطيني خلال شهر آب، بمن فيهم قيادات سياسية عليا من حركة فتح. وقالت العديد من مجموعات حقوق الإنسان الفلسطينية إن هناك دوافع سياسية وراء الاعتقالات التي اعتبرتها عشوائية وتناقض القانون الأساسي الفلسطيني وقانون الإجراءات الجنائية[1].

وخلال محاولتهم الهرب من قطاع غزة، تم توقيف ما مجموعه 188 رجلا وطفلا من العائلة المشتبه بها على يد جيش الدفاع الإسرائيلي على معبر ناحال عوز حيث تم تقييدهم وعصب أعينهم وفرض عليهم خلع ملابسهم والبقاء بالملابس الداخلية لفترات زمنية طويلة. وقد تم تصوير هذه المشاهد المهينة وبثت على محطات التلفزة في العالم أجمع. ومن مجموع 188 شخص الذين هربوا، تم السماح بإدخال 92 منهم إلى الضفة الغربية، وعاد 60 منهم إلى غزة، و36 منهم تم إدخالهم إلى المستشفيات أو تم اعتقالهم.

وقدمت منظمة هاموكيد لحقوق الإنسان الإسرائيلية مذكرة إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية تطالب السلطات الإسرائيلية بالسماح لثمان أشخاص مقربين من حركة فتح والذين كانوا يختبئون في منطقة زراعية بالقرب من الجدار الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل بدون مأوى أو غذاء أو شراب، بمغادرة غزة. طبقا للمنظمة الإسرائيلية، هرب هؤلاء من منازلهم بتاريخ 25 تموز بعد أن قامت القوات الأمنية التابعة لحماس باقتحام الحي الذي كانوا يقطنون فيه وقد أدعى هؤلاء أن قوات حماس حاولت أن تقتلهم. وافقت السلطات الإسرائيلية على السماح لهؤلاء بالمغادرة إلى الضفة الغربية بشرط الحصول على موافقة السلطة الفلسطينية في رام الله. فيما قدمت السلطة الفلسطينية في بادئ الأمر طلبا بدخول خمسة منهم إلى إسرائيل إلا أنها تراجعت. ولاحقا، أعلمت منظمة الصليب الأحمر منظمة هاموكيد أن قوات حماس اعتقلتهم وعلى هذا الأساس قامت منظمة هاموكيد بسحب المذكرة[2].

خسائر بشرية إضافية بسبب انهيار وتدمير الأنفاق التي تربط غزة بدولة مصر

---

[1] أنظر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بيان صحفي، 28 آب، 2008، على الموقع الالكتروني التالي: http://www.pchr.org/files/English/2008/80-2008.html ؛ وانظر أيضا مؤسسة الحق، بيان صحفي، 2 آب، 2008، متوفر على الموقع التالي: http://www.alhaq.org/etemplate.php?id=385

[2] لمزيد من التفاصيل حول الأعمال القانونية لمنظمة هاموكيد، الرجاء زيارة الموقع التالي: http://www.hamoked.org/news_main_en.asp?id=571

خلال شهر آب، قتل عشرة فلسطينيين وجرح 30 مواطنا آخر بعد انهيار 31 نفقا تم بناؤها على طول الحدود بين غزة ومصر. ومنذ بداية عام 2008، قتل ما مجموعه 22 فلسطيني وأصيب 54 مواطن آخر خلال أحداث مشابهة. إضافة إلى ذلك، قامت قوات الأمن المصرية خلال عمليتين بتاريخ 5، 7 آب بتدمير 28 نفقا إضافيا. خلال العملية الأخيرة، أشارت التقارير إلى مقتل مواطنين وإصابة أربعة آخرين نتيجة لمواجهة مسلحة اندلعت بين قوات الأمن المصرية ومشغلي الأنفاق. هوية الضحايا ما زالت غير معروفة. وتهدف العمليات المصرية المستمرة على طول الحدود لاكتشاف وتدمير الأنفاق.

ونتيجة للقيود التي فرضت على معابر غزة الرسمية، تشير التقارير إلى استخدام الأنفاق كبديل لتهريب البضائع التجارية والأسلحة إلى غزة، مما جعل الأنفاق تصبح الخط الحيوي للاقتصاد في غزة والأسلوب الوحيد للحصول على البضائع التجارية التي لم تكن لتتوفر بدون هذا الأسلوب. وفي ضوء ذلك، عبر رجال الأعمال وآخرين في غزة عن قلقهم تجاه تدمير الأنفاق وأثر ذلك على وفرة وأسعار البضائع.

المظاهرات المناهضة للجدار: إصابة 96 مواطن هذا الشهر

خلال شهر آب، جرح 96 مواطن على يد قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية خلال تظاهرات مناهضة للجدار في قريتي نعلين وبلعين غرب رام الله. ويشير هذا الرقم إلى تناقص بنسبة 15% بالمقارنة مع شهر تموز (113). وقد شكلت الإصابات خلال هذه التظاهرات 64% من مجمل الإصابات في الضفة الغربية خلال شهر آب.

بتاريخ 4 آب، توفي فتى فلسطيني في السابعة عشرة من عمره متأثرا بجراح أصيب بها في الثلاثين من شهر تموز عندما أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي عليه النار عليه في الرأس مستخدمين العيارات المعدنية المغلفة بالمطاط. وقد حصل ذلك خلال جنازة طفل في العاشرة من عمره الذي قتل بعد التظاهرة التي نظمت بتاريخ 29 تموز. وبتاريخ 21 آب، اعتقل جيش الدفاع الإسرائيلي شاب في العشرين من عمره وقاموا بتقييده خلال عملية تفتيش واعتقالات في قرية نعلين بعد انتهاء التظاهرة ذلك اليوم وبعد ذلك قام الجيش بالاعتداء على الشاب بالضرب وطبقا لتقارير شهود عيان، أطلق الجيش النار على الشاب وأصيب في رأسه من مسافة قريبة بعيار مطاطي، وما زال الشاب في حالة حرجة يعاني من ارتجاج في الجمجمة في مستشفى رام الله.

وقد بدأت التظاهرات التي أصبحت شبه يومية منذ أيار 2008 للاحتجاج على بناء الجدار على أراضي القرية وعزل ما يقرب من 2.500 دونم من الأراضي الزراعية عن القرية. وكما حصل في الأشهر السابقة، انتهت معظم التظاهرات بشكل عنيف. يقوم جيش الدفاع الإسرائيلي وشرطة حرس الحدود الإسرائيلية بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع وقنابل صوتية بالإضافة إلى إطلاق عيارات معدنية مغلفة بالمطاط، وفي بعض الأحيان يقوم الجيش بإطلاق الرصاص الحي لتفريق المتظاهرين. وقد أصيب المحتجون أيضا عند تعرضهم للاعتداء الجسدي من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي وشرطة حرس الحدود الإسرائيلية. إضافة إلى ذلك، ومنذ الثامن من آب، تستخدم شرطة حرس الحدود الإسرائيلية أسلوبا جديدا وهو رش سائل ذو رائحة كريهة على المتظاهرين الذين يتفرقون هربا من الرائحة التي تسبب أيضا الغثيان والتقيؤ في بعض الأحيان.

عمليات هدم منازل وتشريد السكان في القدس الشرقية وغور الأردن

استمرت عمليات هدم المنازل والمباني الفلسطينية في القدس الشرقية بسبب انعدام تصاريح البناء خلال شهر آب. وقامت بلدية القدس بهدم منزلين في بيت حنينا بعد الإخلاء القصري للسكان باستخدام الكلاب. وقد أدى ذلك إلى تشريد 16 شخصا، من بينهم 11 طفلا. وكانت اللجنة

الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل قد أعادت بناء أحد المنزلين في عام 2007 في موقع المنزل الذي هدم في العام 2005. ولم يسمح للعائلة بإخلاء الأثاث من المنزل قبل الهدم. إضافة إلى ذلك، هدم منزلين قيد الإنشاء في الطور والعيسوية وتم تدمير طابق من الاسمنت في منطقة وادي قدوم. عملية الهدم في الطور أحدثت ضررا لغرفة كانت قد بنيت في موقع الهدم الذي حصل بتاريخ 22 أيار 2008 مما أدى إلى تشريد سبعة أشخاص.

لم تتحدث التقارير عن عمليات هدم بسبب انعدام تصاريح البناء في منطقة ج في الضفة الغربية منذ نيسان 2008، لكن بتاريخ 12 آب، قامت الإدارة المدنية الإسرائيلية بهدم 29 بسطة فواكه وخضار يمتلكها بائعون فلسطينيون في منطقة غور الأردن على طريق رقم 90 بين الجفتلك وبردلة. وقامت الإدارة المدنية الإسرائيلية بتدمير مواقع الخيام باستخدام الجرافات وقامت بإحراق بقايا الموقع، وتمت مصادرة الفواكه والخضار. وكانت هذه البسطات التي عملت لأعوام مضت هي مصدر الدخل الرئيسي لأكثر من 30 عائلة من غور الأردن. طبقا لأصحاب البسطات، تمت عمليات الهدم بعد يوم واحد من تسلم الإنذار من الإدارة المدنية الإسرائيلية، حيث أشارت الرسائل التحذيرية انه سيتم هدم الموقع خلال ثلاثة أيام في حال لم يتم تفكيك الخيام.

إضافة إلى ذلك، أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية أوامر هدم ضد منزلين في تجمع عرب الرماضين الجنوبي مما سبب أضرار لعشرة أشخاص. ويقع التجمع داخل جيب بين الجدار والخط الأخضر (جيب ألفيه مناشيه) في محافظة قلقيلية. في أيلول 2003، أعلنت تلك المنطقة منطقةً عسكريةً مغلقة وأجبرت السكان على الحصول على تصاريح للاستمرار في الإقامة في منازلهم.

تصاعد الإصابات في صفوف الفلسطينيين بسبب عنف المستوطنين بالرغم من تناقص عدد الهجمات

تناقص عدد الأحداث المتعلقة بهجمات المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في شهر آب بنسبة 16% مقارنة بشهر تموز (40 مقابل 48). غير أن ارتفاعا قد طرأ على عدد الأحداث التي أدت إلى إصابات (7 مقابل 14) خلال هذا الشهر. إضافة إلى ذلك، وصل عدد الإصابات أربعة أضعاف الرقم في شهر تموز (10 مقابل 38) – وهو أعلى رقم منذ عام 2005. غالبية الإصابات (23) حصلت في محافظة الخليل خلال 12 حادثة.

نسبة 80% من الإصابات كانت نتيجة أحداث حدثت في منطقة H2 في مدينة الخليل. وقام بهذه الاعتداءات مستوطنون إسرائيليون من مستوطنتي كريات أربع ومنزل الرجبي، وهم عبارة عن مجموعة من الشباب الذين أقاموا ثلاث خيام على أراضي فلسطينية في حي وادي الحسين. بالإضافة إلى الاعتداءات الجسدية، معظم الاعتداءات تتمثل في استخدام اللغة المهينة وإحداث ضرر للمركبات الخصوصية ونوافذ المنازل ومنع الفلسطينيين والناشطين الدوليين من الوصول إلى ما يسمى "طريق المصلين". وفي ثلاث حالات على الأقل قام المستوطنون الإسرائيليون بمهاجمة الفلسطينيين ورش الفلفل عليهم وفي حادثة أخرى قاموا برش الدهان عليهم. وعادة ما تتمتع مجموعات المستوطنين الراجلة في المنطقة بحماية من مستوطن أو مستوطنين مسلحين يقومون بتوجيه بنادقهم باتجاه الفلسطينيين المارين.

إن نقص قوى تنفيذ القانون التابعة للسلطات الإسرائيلية يبدو أنه العامل الرئيسي المساهم في استمرار ظاهرة عنف المستوطنين المستمرة منذ أعوام. تشير تقارير نشرت مؤخرا في الإعلام الإسرائيلي وتقرير صادر عن منظمة إسرائيلية غير حكومية إلى أن ما يقرب من 80% إلى

90% من الملفات المفتوحة ضد مستوطنين إسرائيليين بعد الهجمات على الفلسطينيين وممتلكاتهم يتم إغلاقها بشكل منتظم على يد الشرطة الإسرائيلية بدون أية إدانات[3].

عامل آخر مرتبط ومساهم في هذه الظاهرة يكمن في استمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي من ناحية الأراضي والسكان الأمر الذي يزيد من حدة الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين. وقد أشار جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي انه خلال النصف الأول من عام 2008 حصل تزايد بنسبة 42% في عدد عمليات بدء البناء في المستوطنات الإسرائيلية (باستثناء القدس الشرقية) بالمقارنة مع نفس الفترة في العام 2007 (1010 مقابل 709)[4]. إضافة إلى ذلك، وطبقا لتقديرات جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، ازداد عدد السكان في المستوطنات في الضفة الغربية خلال النصف الأول من عام 2008 (باستثناء القدس الشرقية) بنسبة 4.6% بالمقارنة بنسبة 1.6% نمو طبيعي في إسرائيل[5]. إضافة إلى ذلك، أشارت منظمة السلام الآن الإسرائيلية انه خلال تلك الفترة لم يتم إخلاء أية بؤرة استيطانية (مستوطنات صغيرة تعتبر غير قانونية طبقا للقانون الإسرائيلي) وأضيف 125 مبنى جديد، بما يتضمن 30 منزل دائم، إلى المستوطنات القائمة[6].

استمرار الضرر الواقع على الجمعيات الخيرية والمراكز المجتمعية بفعل النزاع الداخلي الفلسطيني

في شهر آب، لا تزال الجمعيات الخيرية والمراكز المجتمعية تتضرر من الإجراءات والقيود التي تفرضها سلطتا فتح وحماس في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وقد جاءت هذه الإجراءات في خضم استمرار التوتر بين السلطتين مما أثر بشكل كبير على آلاف المستفيدين.

في الفترة بين 4 و11 آب، داهمت وأغلقت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية ستة جمعيات خيرية في محافظة الخليل بادعاء علاقتها مع حركة حماس: مركز الأنوار الثقافي في بلدة دورا، المركز الثقافي الإسلامي في قرية تفوح، الجمعية الخيرية في بلدة بيت أولا، جمعية الأيتام في بلدة بيت أمر، وجمعية الأمل الخيرية في مدينة الخليل. بالإضافة إلى ذلك، وبتاريخ 20 آب، أغلقت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية العيادة الرئيسية تحت إشراف جمعية الإصلاح الخيرية في مدينة أريحا التي وفرت خدمات صحية إلى البدو والفقراء. لم تصدر السلطة الفلسطينية أية وثيقة مكتوبة حول الأسباب التي استوجبت الإغلاق أو مدة الإغلاق. وتمت مصادرة معدات المكاتب التي دوهمت في محافظة الخليل، بما فيها الملفات وأجهزة الحاسوب. وتم اعتقال رئيس إحدى المنظمات.

وما زال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية يجري عملية تقييم لأثر الإغلاق على هذه المنظمات. لغاية نهاية الشهر، يؤكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن إغلاق الجمعيات الخيرية أدى إلى التشويش على عملية توفير الخدمات إلى 550 يتيم و200 طالب في رياض الأطفال والمدارس الأساسية التي عمل تحت إشراف هذه الجمعيات. وقد اثر إغلاق

---

[3] أنظر يش دين، "تنفيذ القانون على المواطنين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، ورقة بيانات، تموز 2008. أنظر أيضا رد قسم يهودا والسامرة في الشرطة الإسرائيلية على تقرير يش دين الذي نشر في يديعوت أحرونوت، 9 تموز، 2008، متوفر على الموقع التالي: www.ynet.co.il

[4] جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، النشرة الإحصائية الشهرية، متوفرة على الموقع: http://www.cbs.gov.il/www/yarhoon/o4_e.htm

[5] التقديرات في نهاية عام 2007 كانت 276,100 وفي نهاية شهر حزيران 2008 وصل الرقم إلى 282,500. معلومات متوفرة على الموقع التالي: http://www.cbs.gov.il/population/new_2009/table.pdf

[6] السلام الآن، "إسرائيل تزيل الخط الأخضر وتستمر في بناء مستوطنات معزولة"، آب، 2008، متوفر على الموقع التالي: http://www.peacenow.org.il/data/SIP_STORAGE/files/5/3775.pdf

المركز الطبي في أريحا على ما يقرب من 2.400 شخص يستفيدون من المركز كل شهر، من بينهم 1.000 شخص يستفيدون من الخدمات الصحية و1.400 شخص يستفيدون من خدمات المختبر.

في قطاع غزة، ما زالت المراكز المجتمعية التي داهمتها كتائب عز الدين قسام منذ 25 تموز 2008 مغلقة حتى الآن. وقد جاءت المداهمات بعد التفجير الذي اتهمت فيه سلطات حماس فصيلا مقربًا من فتح بالحادث الذي أدى إلى مقتل طفلة وخمس أعضاء من حركة حماس. ومنذ تلك الحادثة، تمت مداهمة 210 مركز وجمعية، وأغلقت 185 جمعية منها وتمت مصادرة معدّات العديد منها.

وقد صرحت وزارة الداخلية بقيادة حماس في غزة خلال اجتماع مع ممثلي المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بتاريخ 6 آب أن غالبية المراكز المجتمعية المغلقة سيتم إعادة افتتاحها بعد مراجعة الوثائق والنشاطات، وان هذه المداهمات لن تحصل مرة أخرى. لغاية نهاية شهر آب، تم إعادة افتتاح 62 جمعية، بما فيها 37 مركزا مجتمعيا يعملون مع الأونروا في نشاطات الألعاب الصيفية، وثلاث مؤسسات تعمل مع منظمة اليونيسيف. وقد فرض على بعض المؤسسات أن توقع وثائق تنص على امتناعهم عن القيام بنشاطات سياسية فيما طلب من آخرين استبدال أعضاء في مجالس الإدارة بأناس مقربين من الحكومة. القليل من المؤسسات تسلمت المواد والمعدات المصادرة. وقد سارت عملية إعادة فتح المؤسسات بشكل بطيء فيما القلق يساور الجمعيات والمؤسسات. وقد أثرت الاغلاقات على ما يقرب من 50.000 مستفيد حيث كانوا يستفيدون من مختلف البرامج، بما فيها البرامج النفسية الاجتماعية، وخدمات ذوي الاحتياجات الخاصة، والعاب الأطفال الصيفية والصحة النسائية.

تقرير محدّث حول طلبات إعادة شمل العائلات في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع أزواج أو أقارب يحملون جوازات سفر أجنبية

إن عملية إصدار بطاقة هوية فلسطينية لمواطن أجنبي للعيش في الأراضي الفلسطينية تستوجب الموافقة على طلب إعادة شمل العائلة من قبل السلطات الإسرائيلية. لكن وبعد بدء الانتفاضة الثانية في العام 2000، أوقفت إسرائيل النظر في هذه الطلبات. ويوجد أكثر من 120.000 طلب قيد النظر والدراسة وتم تقديم آلاف إضافية من الطلبات منذ ذلك الحين. وقد أثرت هذه السياسة على الأزواج والأطفال وأولاد الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث يعتمد البعض منهم على تصاريح مؤقتة للدخول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في حين أرغم الآخرين على العيش في دول أخرى في الخارج أو العيش منفصلين. العديد ممن تسلموا التصاريح المؤقتة لم يتسلموا تجديدا لهذه التصاريح، وقد عاشوا تحت تهديد الإبعاد ويواجهون قيودا صارمة في مجال حرية الحركة والتنقل وفي إمكانية وصولهم إلى الرعاية الصحية أو التعليم أو العمل[7].

وقد تم تعديل هذه السياسة في شهر تشرين الأول من عام 2007. ومنذ ذلك الحين ولغاية آب 2008، قامت السلطات الإسرائيلية بالموافقة على ما يقرب من 23.000 طلب لم شمل للعائلات كبادرة حسن نية تجاه رئيس السلطة الفلسطينية. طبقا للمعايير الجديدة، المواطنون الذين يقطنون في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذين انتهت مدة تأشيرة إقامتهم هم الوحيدون المؤهلون.

---

[7] لمزيد من التفاصيل حول تجميد سياسة لم الشمل للعائلات، انظر بيتسيلم وهاموكيد "المطهر الدائم: تجميد إسرائيل لسياسة لم شمل العائلات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، تموز 2006، متوفر على الموقع التالي: http://www.btselem.org/Download/200607_Perpetual_Limbo_Eng.pdf

السياسة الجديدة التي تبنتها إسرائيل أدت إلى أثر ايجابي على العائلات التي حصلت الموافقة على طلباتها. لكن هناك 90.000 طلب ما زال قيد الدراسة مما يؤدي إلى أضرار كبيرة[8].

ما زال الأطفال يعانون من نقص الحماية

في شهر آب، قتل طفلان فلسطينيان، أحدهما في الضفة الغربية (أنظر التظاهرات المناهضة للجدار) وقتل الطفل الآخر خلال نزاع عائلي في قطاع غزة. إضافة إلى ذلك، أصيب 73 طفلا في مناطق متفرقة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، منهم 56 طفلا في الضفة الغربية و17 في قطاع غزة. ما يزيد عن 70% من الإصابات في الضفة الغربية حصلت خلال تظاهرات مناهضة للجدار و20% من الإصابات كانت نتيجة هجمات نفذها المستوطنون الإسرائيليون، تحديدا في منطقة H2 في مدينة الخليل. وقد حصلت معظم إصابات الأطفال في قطاع غزة بتاريخ 2 آب خلال المواجهات المسلحة بين قوات حماس وأفراد من عائلة مقربة من حركة فتح. منذ بداية عام 2008، قتل ما مجموعه 81 طفلا (77 طفل فلسطيني و4 أطفال إسرائيليين) وأصيب 395 طفلا (387 فلسطينيا و8 إسرائيليين) بسبب النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي.

إضافة إلى ذلك، تم تشريد ما مجموعه 11 طفلا بعد هدم منزلين في حي بيت حنينا في القدس الشرقية، بالإضافة إلى مداهمات على مؤسسات خيرية هذا الشهر التي شوشت عملية توفير المساعدات إلى بضعة مئات من الأطفال الأيتام وأطفال المدارس.

ولغاية نهاية شهر آب، أشارت التقارير إلى اعتقال 293 طفل في السجون الإسرائيلية، بما يتضمن خمس فتيات. ما يزيد عن 90% منهم هم في الفئة العمرية 16-17. ويشكل ذلك انخفاضا بنسبة 6% مقارنة بشهر تموز عندما اعتقل 313 طفلا. ومن مجموع هؤلاء، تم اعتقال 276 طفلا من قبل مصلحة السجون الإسرائيلية و17 طفل من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي في مراكز الاعتقال والتحقيق. ومن مجموع الأطفال الذين اعتقلوا من قبل مصلحة السجون الإسرائيلية، فرض على 13 طفلا (من بينهم فتاتان) الاعتقال الإداري أي السجن بدون توجيه تهم أو محاكمة بالمقارنة مع 11 في تموز.
يعتبر موضوع حماية الأطفال خلال العام الأكاديمي 2008-2009 موضع قلق، خاصة في ظل أعداد الضحايا والهجمات ضد المدارس التي حصلت في العام الماضي. في الفترة بين تموز 2007 وتموز 2008، كان هناك على الأقل 23 هجوما على المدارس، منها 15 هجوم نفذها جيش الدفاع الإسرائيلي و8 هجمات نفذها مستوطنين إسرائيليين. ومنذ كانون الثاني 2008، قتل 21 طالب و3 معلمين في مدارس الاونروا خلال عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي. خلال العام الدراسي 2007-2008، عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي أدت إلى تشويش 256 يوم دراسي في مدارس الأونروا. وتعتبر قضية حرية الوصول إلى التعليم مصدر قلق خاصة للأطفال المحتجزين في المعتقلات الإسرائيلية. ومن مجموع 12 مركز اعتقال، ليس هناك سوى مركزان يوفران التعليم الأساسي.

حرية الوصول

تناقص في السلع الداخلة إلى غزة

[8] لمزيد من التقارير حول هذا الموضوع، الرجاء زيارة موقع الائتلاف للدفاع عن حق الدخول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة على الموقع التالي: http://www.RightsToEnter.ps

خلال شهر آب، لم يشهد المواطنون في غزة منافع أو ثمار الهدنة التي بدأت في 19 حزيران بدون وجود أية إشارات حول تحسّن الظروف المعيشية. وقد تم تسجيل انخفاض في عدد الشاحنات الحاملة للسلع التجارية إلى غزة منذ منتصف تموز. خلال شهر آب، حصل تناقص في عدد الشاحنات بنسبة 29% بالمقارنة بشهر تموز (5.028 في شهر تموز مقابل 3.565 في شهر آب). إضافة إلى ذلك، شكلت واردات شهر آب 27% فقط من مستويات شهر كانون الأول 2005 (قبل الانتخابات الفلسطينية) و23% من مستويات شهر أيار 2007 (قبل سيطرة حماس).

فيما شكلت المواد الغذائية الحصة الأكبر من الواردات، وقد ازدادت حصتها من 33% في تموز إلى 56% من واردات شهر آب. وقد شكلت الحصة 23% (بالمقارنة بنسبة 42% في تموز)، والاسمنت مع مواد بناء أخرى شكلت 4% من مجمل الواردات. وكما كان الحال في شهر تموز، جزء كبير من الحصمة المستوردة لا يمكن استخدامها قبل إدخال نسب معينة من الاسمنت ومواد البناء الأخرى الضرورية. بالرغم من نقص عدد الشاحنات، تم السماح بإدخال كميات صغيرة من المواد الجديدة خلال شهر آب، مثل العصير، والملابس والأحذية، والأنابيب وبعض المواد الزراعية. ولم تدخل إلى غزة السلع الحيوية، مثل قطع الغيار الضرورية لصيانة قطاعات البنية التحتية للصحة العامة والمياه، ومواد صناعية خام، وأثاث والمواد الالكترونية والزي المدرسي الرسمي. وما زالت السلطات الإسرائيلية تمنع كافة أنواع التصدير خلال شهر آب.

واردات الوقود بقيت أقل من الاحتياجات الحقيقية. في شهر آب، تم تلبية 22% من احتياجات البترول، و65% من احتياجات الديزل، و56% من احتياجات غاز الطهي و84% من احتياجات الغاز الصناعي. واستمرت السلطات في غزة بفرض نظام الحصص الذي بدأ العمل به في نيسان 2008 من أجل التأقلم مع الكميات المتناقصة وغير المنتظمة من الوقود إلى غزة. ومنعت السلطات المحلية أيضا استخدام غاز الطهي في المركبات كبديل عن البنزين بسبب نقص الإمدادات. وشوهدت الطوابير الطويلة أمام محطات توزيع غاز الطهي. وبسبب النقص في الغاز الصناعي، وصل معدل توليد الطاقة في محطة غزة ما بين 60 إلى 65 ميغاواط وهي أرقام أقل بنسبة كبيرة من قدرة المحطة التي تصل إلى 80 ميغاواط.

حركة العبور من والى غزة ما زالت بدون تغيير

قدرة السكان على التنقل من وإلى قطاع غزة ما زالت مقيدة خلال شهر آب. ويبقى معبر رفح الذي يربط غزة بدولة مصر مغلقا باستثناء اليومين الأخيرين في الشهر عندما تم السماح بخروج 3.341 مواطن وسمح بدخول ما مجموعه 1.052 مواطن إلى القطاع. غالبية هؤلاء كانوا من المرضى والطلبة والمواطنين الأجانب. ولأسباب غير واضحة، أعادت السلطات الإسرائيلية 1.140 مسافر لم يسمح لهم بالدخول إلى مصر. وقد شكل رقم الذين سمح لهم بمغادرة غزة 35% من الرقم الذي سجل في أيار 2007 وكانون الأول 2005، أما الذين دخلوا إلى غزة فقد شكلت أرقامهم 12% و6% من الأرقام في أيار 2007 وكانون الأول 2005 على التوالي.

معبر ايريز ما زال مقيدا لعبور الحالات الطبية والتجار والدبلوماسيين والأجانب. من مجموع 874 طلب للحصول على تصاريح للعلاج في إسرائيل والضفة الغربية قدمت إلى السلطات الإسرائيلية خلال شهر آب، تمت الموافقة على 69% منها (606 طلب)، ورفض 32 طلب (4%)، فيما يتم النظر في بقية الطلبات (236) لغاية نهاية هذا الشهر. عمليا، عبر معبر ايريز 560 مريضا خلال شهر آب. إضافة إلى ذلك، تم السماح لما مجموعه 326 تاجر ورجل أعمال فلسطيني بالعبور عبر معبر ايريز.

وتمكن قاربان حاملان لنشطاء دوليين (46) في إطار "حركة الحرية إلى غزة" من 17 دولة الوصول إلى شواطئ غزة بتاريخ 23 آب 2008 كاحتجاج على الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة. ولم تقم السلطات الإسرائيلية باعتراض القاربين حيث تسيطر إسرائيل على المياه الإقليمية لقطاع غزة وقد أصبحت هذه القوارب الأولى التي تستطيع كسر الحصار البحري. وقد جلب القاربان معهما 200 جهاز مساعد للسمع وبعض اللوازم الطبية و5.000 بالون. وقامت المجموعة بزيارة المستشفيات والمدارس ومؤسسات الخدمات العامة ورافقت الصيادين. وغادر القاربان بتاريخ 28 آب ومعهما 7 فلسطينيين، من بينهم طفل في العاشرة من عمره من ذوي الاحتياجات الخاصة وامرأة تنتظر الموافقة على لم شمل عائلتها. وبقي 8 من النشطاء في غزة.

إزالة حاجز عسكري وتخفيف الإجراءات على حاجزين عسكريين في الضفة الغربية
في المنطقة الوسطى من الضفة الغربية، تم تفكيك حاجز عسكري تحت إشراف جيش الدفاع الإسرائيلي (رافات-المصيون) الذي أقيم قبل عام ونصف على الطريق من رام الله إلى بيرنبالا بالقرب من قرية رافات، وقد تم تفكيكه بتاريخ 21 آب. وقد سمح ذلك لما يقرب من 40.000 مواطن يقطنون في جيوب بيرنبالا وبدو شمال غرب القدس من السفر من والى رام الله بدون عبور حواجز عسكرية. ومن ناحية أخرى، أقام جيش الدفاع الإسرائيلي حاجزا عسكريا جديدا تحت إشراف الجيش بتاريخ 4 آب على مدخل قرية نعلين (رام الله) كرد على التظاهرات شبه اليومية المناهضة للجدار. وفي الأيام التي يتم فيها التخطيط لإقامة تظاهرات، يسمح جيش الدفاع الإسرائيلي لسكان نعلين فقط بالدخول إلى القرية من طريق رقم 446.

وفي شمالي الضفة الغربية، تم فتح حاجز شافيه شومرون العسكري أمام حركة السير الفلسطينية في الفترة بين السادسة صباحا لغاية السادسة مساءا منذ التاسع من آب. وقد أدى ذلك إلى تحسين حركة تنقل ما يقرب من 330.000 مواطن فلسطيني يستخدمون مركباتهم للسفر من الأجزاء الشمالية من الضفة الغربية إلى وسط والأجزاء الجنوبية من الضفة الغربية وبالعكس.

في جنوبي الضفة الغربية، وبتاريخ 7 آب، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بفتح جزئي لبوابة تقع عند طريق رقم 35 التي كانت تغلق الطريق من الناحية الشمالية الغربية إلى مدينة الخليل. وتم وضع جدول بافتتاح البوابة لمدة ست ساعات خلال النهار بين الأحد والخميس للمركبات التجارية التي تسافر من والى معبر ترقوميا التجاري على الخط الأخضر. وقد أدى ذلك إلى تخفيض مسافة السفر بين ذلك المعبر ومدينة الخليل من 45 دقيقة إلى 20 دقيقة إلا أن فترة فتح البوابة المحدودة وإجراءات التفتيش تؤدي إلى إعاقات طويلة وعدم اليقين الأمر الذي جعل بعض الشاحنات الفلسطينية تفضل استخدام المسار البديل الأطول. إضافة إلى ذلك، لا يسمح لمركبات الأمم المتحدة وسيارات الإسعاف والمركبات الخصوصية العبور من هذه البوابة.

في حين ينظر إلى هذه الخطوات على أنها ايجابية بالتأكيد وأنها تزيد من حركة تنقل الفلسطينيين، إلا أن التجارب الأخيرة أثبتت انه عندما تبقى البنية التحتية موجودة بدون إزالة، يتوقع أن يتم إعادة القيود بعد فترة. إضافة إلى ذلك وبالرغم من الإجراءات الأخيرة، تبقى مناطق الضفة الغربية مجزأة بشكل كبير بسبب مختلف القيود، بما يتضمن 600 حاجز مادي وما معدله 92 حاجز طيار، وجدار الضفة الغربية، ومئات الكيلومترات من الطرق التي يمنع أو يقيد فيها استخدام الفلسطينيين، ومنع الوصول إلى مناطق تم الإعلان عنها كمناطق عسكرية مغلقة (ما يقرب من 20% من الضفة الغربية) أو المناطق المحيطة بها ضمن الحدود الخارجية للمستوطنات الإسرائيلية (ما يزيد عن 3% من الضفة الغربية).

تقييد الوصول إلى أراضي زراعية خلف الجدار في جيب بدو
يمكن الوصول إلى الأراضي الزراعية المعزولة من قبل الجدار في منطقة قرى بدو وبيت سوريك وبيت اجزا فقط من خلال إحدى البوابات الزراعية الخمسة التي يشرف على مراقبتها شرطة حرس الحدود الإسرائيلية. ومنذ الأول من تموز 2008، قامت السلطات الإسرائيلية بتخفيف عدد أيام فتح البوابة من خمسة إلى ثلاثة أيام في الأسبوع بسبب الادعاء انه ليس هناك حاجة لافتتاحه خمسة أيام.

ويسمح فقط لأصحاب الأراضي وأفراد عائلاتهم المذكورة أسمائهم على قائمة تقوم بإعدادها المجالس ويقوم مكتب التنسيق والارتباط الإسرائيلي بالموافقة عليها باستخدام هذه البوابات. بالرغم من التنسيق، تصل شرطة حرس الحدود بشكل متكرر إلى البوابة قبل أو بعد موعد فتح البوابة ومن ثم تفتح البوابة لبضعة دقائق. وصول المركبات والمعدات الزراعية محدود أيضا. يسمح للجرافات بالمرور عبر ثلاث بوابات من أصل خمس بوابات. وقد أدت هذه القيود إلى تقليل العمل في الأراضي مما يهدد كمية وجودة المحاصيل. نتيجة لذلك، العديد من المزارعين خفضوا من عدد المحاولات للوصول إلى أراضيهم.

وقد تزامن تخفيض عدد أيام فتح البوابات مع قدوم موسم حصاد فواكه الخوخ والعنب والتين. وقد أشار احد المزارعين خلال مقابلة مع الأونروا في منتصف شهر آب على إحدى البوابات أنه بسبب القيود اضطر خلال الموسم لرش المحصول (400 شجرة خوخ و500 دالية عنب) مرة واحدة فقط من أصل خمس مرات يتوجب عليه رش المحصول فيها. ونتيجة لذلك، يتوقع هذا الموسم خسارة بقيمة 25.000 شيكل عند بيع محصوله. وأفاد مزارعون آخرون للأونروا انه في بعض الأحيان كانت الوسيلة الوحيدة أمامهم هي العبور بشكل غير قانوني من الفجوة المتبقية في الجدار[9]. وخلال موسم الحصاد تعتبر هذه التحركات خطرة بسبب احتمال مصادرة المحصول في حال تم اكتشافهم. واشتكى مزارع أن العبور غير القانوني جعله يشعر انه مثل السارق الذي يضطر لان يسرق من محصوله.

أثر الجدار على حرية الوصول إلى الخدمات الصحية: جيب برطعة الشرقية
تعتبر برطعة الشرقية جيب واحد من أصل سبعة جيوب فلسطينية واقعة بين الجدار والخط الأخضر في محافظة جنين. يصل تعداد السكان في هذا الجيب إلى ما يقرب من 3.600 نسمة، ويمكنهم الوصول إلى الخدمات والأشغال والأقارب والأسواق من خلال عبور بوابتين: ريخان برطعة وطورا. وتفتح البوابة الأولى فقط بين الساعة السادسة صباحا والتاسعة والنصف وتفتح الثانية لفترة زمنية أقل.

كافة الخارجين والقادمين إلى هذا الجيب، بما يتضمن المرضى والعاملين في القطاع الصحي، معرضين لتفتيش صارم يستنزف وقتهم بالإضافة إلى تفتيش دقيق لمركباتهم (بما يتضمن سيارات الإسعاف). وفي حال اضطر مريض أن يصل إلى المستشفى في جنين خلال فترة إغلاق البوابات، يتم التنسيق مع مكتب الاتصال والتنسيق عبر ممثل المجلس القروي. وفي حالات الطوارئ، بما يتضمن حالات الولادة، يحاول بعض المواطنون الوصول إلى إسرائيل والحصول على الرعاية الصحية في الناصرة التي تبعد 30 كم من أجل تجنب الإعاقات. وخلال عملية السفر هذه، يواجه السكان مخاطر السجن أو الغرامة في حال دخلوا إسرائيل بدون تصريح.

[9] منذ بداية شهر آب، أصبح هذا الخيار غير متوفر لان دورية شرطة حرس الحدود بدأت بإقامة حاجز طيار بالقرب من المنطقة غير المكتملة من الجدار.

وفي داخل هذا الجيب، قام المجلس المحلي بافتتاح مركز رعاية صحية خاص يعمل ما بين التاسعة صباحا والعاشرة مساء خمسة أيام في الأسبوع ليوفر خدمات طب الأسنان والعيون وخدمات الطب النسائي برسوم 50 شيكل (14 دولار أمريكي) لكل زيارة. وتشرف وزارة الصحة أيضا على عيادة توفر خدمات وقائية.

التعليم

غزة: التوترات الداخلية الفلسطينية واستمرار الحصار الإسرائيلي يؤثران على التعليم
لقد جرى تشويش الأيام الأولى من العام الدراسي 2008-2009 في المدارس التابعة للسلطة الفلسطينية بواسطة إضراب المعلمين الذي دعت إليه نقابة المعلمين في رام الله. وشكل الإضراب ردا على قرار سلطة "حماس" بنقل حوالي 30% من مدراء المدارس والعديد من المعلمين إلى مدارس جديدة. التزم ما يقرب من 50% من المعلمين بالدعوى المبدئية للإضراب. وكرد على هذا، قامت سلطات "حماس" بالتعاقد مع ما يزيد عن 3 آلاف من المعلمين العاطلين عن العمل، وكذلك مع سكرتيرات وأذنة مدارس لمدة أربعة أشهر، وذلك لاستبدال أولائك المضربين. وبالرغم من الإضراب، حضر حوالي 90% من الطلاب إلى المدرسة خلال الفترة المشار إليها. وقد أبلغ عن انضمام الطاقم الإداري لجامعة الأقصى في مدينة غزة إلى الإضراب في الحادي والثلاثين من آب.

وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف"، ارتفعت أسعار الملابس والأدوات المدرسية في غضون العام الماضي بما نسبته 50 إلى 100 بالمائة بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل. ونظرا لعدم توفر الزي الرسمي في سوق غزة، قامت السلطات المحلية بالتخلي عن قانون الملابس المدرسية الرسمية وبدأ العديد من التلاميذ عامهم الدراسي بملابسهم اليومية. وأفادت منظمة أهلية بأن في حوزتها أدوات كتابة وأربعة آلاف حقيبة مدرسية تنتظر في الضفة الغربية للدخول إلى قطاع غزة. كما أن ما يزيد عن 93 مليون دولار أمريكي من الوكالة الدولية لغوث اللاجئين "أونروا" ومشاريع بناء أخرى بدعم من الأمم المتحدة، بما فيها مشاريع للمدارس، ما تزال معطلة نظرا لنقص مواد البناء في قطاع غزة.

دعم الأمم المتحدة لقطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة
قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" إلى جانب وكالة غوث اللاجئين "الأونروا" ووزارة التعليم والتعليم العالي بعقد مؤتمر صحفي ونشر تقرير يعدد دعم الأمم المتحدة لوزارة التعليم والتعليم العالي في العام الدراسي الجديد من أجل تحسين جودة التعليم وزيادة نسبة التسجيل في المدارس:
* تقوم الأونروا بإدارة 308 مدرسة وتشغل ما يزيد عن 9 آلاف معلم لحوالي 250 ألف طالب من الصف الأول ولغاية الصف التاسع.
* ستعمل الأونروا على تزويد تدريب ومعدات إلى 100 مدرسة ذات مستوى الأداء الأكثر انخفاضا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفرص علاجية لطلاب ممن هم بحاجة لمساعدة إضافية، كما أنها تزود حوالي 500 مدرسة بمواد تعليمية طارئة.
* يقوم مشروع مساعدة الشعب الفلسطيني الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطبيق برنامج لبناء خمس مدارس وإعادة تأهيل عشر مدارس أخرى، بالإضافة إلى تزويد معدات تدريس وتعلم بما يشمل حواسيب محمولة ومكتبات لمائة وتسعين مدرسة، وكذلك التدريب لما عدده 4.370 معلما.

* ستقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" بإطلاق برنامج على مدار ثلاثة أعوام حول "إستراتيجية وطنية لتدريس المعلمين"، كما أنها ستدعم وزارة التعليم والتعليم العالي في تطبيق خطتها الإنمائية الإستراتيجية الخماسية. وفي أطار دعم "التعليم والتدريب الفني والمهني"، ستقدم اليونسكو المساعدة في تأسيس مرشد مهني وطني ونظام للاستشارة. كما ستوسع اليونسكو من تزويد أطقم المعدات العلمية الصغيرة في مدارس واقعة في مناطق نائية وتوفير التدريبات ذات الصلة للمعلمين.
* إلى جانب اليونيسيف ووزارة التعليم والتعليم العالي، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتطوير بروتوكولات ودلائل لنظام موجه ما بين القطاعات لخدمات صحية يسهل للشباب استخدامها، وسوف يتم تجربتها في العام الدراسي المقبل.
* ستقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بإنشاء لجنة تختص بحقوق الإنسان في التعليم وتوفير الدعم لوزارة التعليم والتعليم العالي في مراجعة متواصلة للمنهاج الدراسي وفي إجراء عملية تقييم. وفي قطاع غزة، تم توفير تدريب حول حقوق الإنسان لمدرسي الأونروا، ويجري التخطيط لدورة تدريب المدربين وذلك لعدد إضافي من أعضاء الهيئة التدريسية.

قطاع غزة: حضور 250 ألف طفل للنشاطات الصيفية للأونروا
اختتمت الأونروا في نهاية شهر آب برنامجها للألعاب الصيفية الذي نشط طوال ما يزيد عن عشرة أسابيع بحيث استهدف 250 ألف من الأطفال اللاجئين وغير اللاجئين الذين تتراوح أعمارهم من ثمانية أعوام إلى خمسة عشر عاما. وقد تم تنظيم فعاليات السباحة، فنون وأشغال يدوية، رياضة، موسيقى وفعاليات درامية، بالإضافة إلى رحلات إلى متحف الآثار الأول في قطاع غزة وذلك في 342 موقع في أنحاء قطاع غزة في إطار المبادرة الشبابية الأكثر شمولية في نوعها في غزة. وقد أجريت سلسلة من المهرجانات للاحتفال باختتام البرنامج، بما يشمل تنظيم مسابقة رياضية لأحد عشر ألف طفل في الإستاد المفتوح في غزة والذي حضره لاعب الكرة السابق في منتخب ليفربول الانجليزي جون بارنز.

بالإضافة إلى هذا، قامت الأونروا بإدارة صفوف تعليمية صيفية لما عدده 45 ألف طفل من صفوف الرابع الابتدائي ولغاية التاسع الابتدائي والذين رسبوا في اللغة العربية أو الرياضيات في امتحانات الفصل التعليمي الثاني. فقد تم تزويد الطلاب ببرنامج علاجي على مدار ستة أسابيع كما منحوا فرصة لإجراء الامتحان من جديد. وقد نجح ما يزيد عن 80% من الطلاب الذين تسجلوا في البرنامج في اجتياز الامتحان.

المياه والصرف الصحي

التوترات الفلسطينية الداخلية تلقي بظلالها على تزويد المياه في قطاع غزة
لقد أجج التوتر ما بين سلطتي "فتح" و"حماس" صراعا مستمرا بين سلطة المياه الفلسطينية في قطاع غزة، والتي تتلقى تعليماتها من رام الله، ووزارة الزراعة في قطاع غزة، والتي تخضع حاليا لسيطرة "حماس" في حين أنها تدار رسميا من قبل سلطة المياه الفلسطينية. وقد نجم عن هذا الصراع إجبار موظفي سلطة المياه الفلسطينية على ترك المكتب والبقاء في منازلهم من دون العمل على إدارة تسديد المبالغ لقاء المحروقات المطلوبة من مصلحة مياه بلديات الساحل من أجل تشغيل أحواض المياه، محطات ضخ المياه العادمة والشاحنات التي تعمل على امتصاص المياه العادمة.

كان التأثير الأولي للانقطاع في إمداد المحروقات محدودا وذلك لاستعمال المحطات الاحتياط من الإمدادات، وتحولها إلى الكهرباء عند الإمكان. ومع هذا، ومع الاقتراب من شهر آب، أصبح تأثير الانقطاع في الإمداد حادا. فقد أفادت مصلحة مياه بلديات الساحل عن نفاذ ما يزيد عن نصف أحواض المياه من الكهرباء وإمكانية تشغيلها فقط في حال توفر إمداد للكهرباء. وفي خمسة أحواض في غزة الوسطى، لا يتوفر الوقود أو الكهرباء، الأمر الذي سينجم عنه تزويد ما يقارب 250 ألف شخص بالمياه لبضع ساعات فقط في كل أربعة أيام. وتزداد حدة القلق في ظل التهديد بالفيضان من محطات ضخ مياه المجاري، نظرا لوصول الاحتياطي من الوقود إلى مستويات حرجة.

في نهاية شهر آب كانت ما تزال المفاوضات بين سلطة المياه الفلسطينية وسلطات "حماس" الهادفة إلى تجديد إمداد الوقود لمصلحة مياه بلديات الساحل مستمرة. وفي هذه الأثناء، ردت الأونروا بإمداد 20 ألف لتر لتغطية الاحتياجات الأكثر إلحاحا.

تجمعات البدو في الضفة الغربية تعاني للغاية من جراء أزمة المياه

إن التجمعات السكانية من البدو في كافة أرجاء الضفة الغربية، وعلى وجه الخصوص أولئك القاطنين في منطقة "ج"، هي من بين الأكثر تضررا من جراء أزمة المياه المتواصلة والمحتدمة في ظل الوضع الحالي من الجفاف.

تشكل الماله، تجمعا سكانيا بدويا يقع في منطقة الأغوار وعلى بعد 13 كيلومتر غربي مدينة طوباس، حالة توضيحية لهذا الوضع. فهي عبارة عن تجمع سكاني من الرعاة ويتألف من حوالي ألف ساكن دائم يعيشون في إطار 135 عائلة. ولقد جرت السيطرة تدريجيا على معظم المراعي التي استخدمت عبر التاريخ لحاجات التجمع السكاني من قبل السلطات الإسرائيلية وذلك منذ بداية الاحتلال بحيث خصصت لبناء خمس مستوطنات إسرائيلية وأربعة معسكرات عسكرية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي. وتم الإعلان عن مناطق أخرى كمناطق عسكرية مغلقة وأصبح الوصول إليها أمرا بالغ الصعوبة. بالإضافة إلى ذلك، هنالك عدد كبير من البيوت (خيام بالأساس) في الماله مهددة بالهدم بسبب نقص تراخيص البناء التي تشترطها السلطات الإسرائيلية لأي مبنى يقع في المنطقة "ج". وقد حملت هذه العوامل مجتمعة العديد من سكان هذا التجمع على تغيير مكان إقامتهم، مما أدى إلى انخفاض عدد السكان بما تصل نسبته إلى 50 بالمائة بالمقارنة مع عام 2000.

لقد زادت أزمة المياه الحالية من حدة الضغط على سبل عيش التجمع السكاني. ففي حين أن هذا التجمع السكاني غير مربوط بشبكة مياه، تتوفر في محيط القرية خمسة ينابيع مياه كانت تمكن في الماضي الناس من سد حاجاتهم من المياه. غير أن تصريف هذه الينابيع قد قل على نحو كبير خلال السنوات الأخيرة بسبب الاستغلال المفرط لمصادر المياه الجوفية من قبل السلطات الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، تزايدت الصعوبات التي يواجهها الناس في إمكانية الوصول إلى هذه الينابيع. وفي مقدمة كل هذه الأمور أن الجفاف الحالي قد أدى تقريبا إلى زوال كامل لبعض الينابيع. فيقوم سكان الماله بالتالي بجلب المياه بواسطة شاحنات من قرية عين البيضا الواقعة على بعد 13 كيلومتر وبتكلفة 50 شيكل إسرائيلي للمتر المكعب الواحد، وهو أغلى بعشرة أضعاف عن سعر المياه التي تصل عبر أنابيب والتي تدفع مقابلها البيوت الموصولة بشبكة المياه في الضفة الغربية. وقد أصبح مصروف المياه لبعض العائلات يصل إلى 30 بالمائة من إجمالي دخلها.

وبحسب رئيس المجلس المحلي للقرية، بالإمكان التخفيف من حدة هذا الوضع الخطير بشكل كبير بواسطة خطوات بسيطة نسبيا، مثل تركيب ما يسمى "نقطة تعبئة" في محيط القرية، بحيث يمكن ربطها بأنبوب المياه الذي يزود المستوطنات في المنطقة، وإعادة تأهيل الينابيع المحلية.

الصحة

قطاع غزة: موظفو القطاع الصحي يعلنون عن إضراب مفتوح
في التاسع والعشرين من آب، دعت نقابة موظفي القطاع الصحي في رام الله إلى إضراب لمدة أربعة أيام في قطاع غزة ابتداء من 30 آب ولغاية الثاني من أيلول، وذلك كرد على فصل 40 موظفا من وزارة الصحة من قبل سلطات "حماس" في قطاع غزة. وقد دعت بذلك إلى تعطيل كافة الخدمات الصحية.

ما يقرب من 48 بالمائة من موظفي القطاع الصحي في ثماني مستشفيات والتي شملها البحث قد شاركوا في الإضراب، وكان من بينهم 31% أطباء، 24.9% ممرضين و 44% من المهن الأخرى. وأعلنت ثلاث مستشفيات وهي "كمال عدوان"، "دورا" و "بيت حانون" حالة الطوارئ وعطلت كافة الخدمات الصحية غير الطارئة. وأبقت سبع مستشفيات على عملها الكامل حتى مع وجود نقص في موظفيها. وفي مراكز العناية الصحية الأولية، أفيد بمشاركة حوالي 65% من العاملين في الإضراب. بالتالي أبلغ أن 12 من أصل 56 مركز عناية صحية أولية مغلقة بشكل كامل بينما حددت المرافق المتبقية خدماتها بعيادات الأطفال المرضى والأمراض غير السارية. أما عيادات الحوامل، التخطيط العائلي والعلاج الواقي، فكانت مغلقة تماما في العديد من الأماكن. (سيتم تداول تأثير الإضراب في العدد الصادر في أيلول من راصد الشؤون الإنسانية).

حصول تحسن طفيف في إمداد الكهرباء للمستشفيات التابعة لوزارة الصحة في قطاع غزة
لقد لوحظ تحسن طفيف في إمداد الكهرباء لمعظم المستشفيات خلال شهر آب. فقد أفادت المستشفيات بحدوث انقطاع للكهرباء بما معدله ساعتين يوميا، مقارنة مع خمس ساعات في شهر تموز، الأمر الذي أدى إلى زيادة في مستوى مخزون الوقود في المنشآت الصحية إلى ما نحوه 30% من قدرتها مقارنة مع 23% في تموز. ونتيجة لهذا التحسن، تعمل كافة المستشفيات بقدرة كاملة خلال الشهر، فيما عدا اليومين الأخيرين من الشهر حيث جرى تشويش الخدمات الصحية بسبب إضراب العاملين في القطاع الصحي (أنظر أعلاه)، وباستثناء مستشفى غزة الأوروبي، والذي عطل نصف العمليات الجراحية المجدولة نظرا إلى توفر كمية مخزون محدودة من الوقود (11.5%).

توفر الأدوية والمعدات الطبية في الصيدليات في الأراضي الفلسطينية المحتلة
لم يحصل أي تغيير ملموس من ناحية توفر الأدوية في مراكز الأدوية الرئيسية في قطاع غزة. لغاية منتصف شهر آب، عدد أصناف الأدوية التي وصل مستوى احتياطيها للصفر وصل إلى 45 صنف من مجموع 416 صنف من قائمة الأدوية الضرورية، بالإضافة إلى 50 صنف مع احتياطي لفترة أقل من ثلاثة شهور. ومن ناحية أخرى، عدد اللوازم الطبية التي وصل مستوى احتياطيها إلى صفر وصل إلى 102 صنف من أصل 596 صنف. إضافة إلى ذلك، يوجد احتياطي من 157 صنف من اللوازم الطبية الضرورية تكفي لفترة أقل من ثلاثة أشهر. بتاريخ 26 آب، استطاعت منظمة الصحة الدولية أن تنسق لإدخال 3.5 شحنات تضمنت أدوية ومحاليل

تستخدم لمرضى الفشل الكلوي، ومسحوق حليب خاص ومادة الأنسولين. في الضفة الغربية، عدد أصناف الأدوية التي وصلت لمستوى احتياطي للصفر وصل إلى 45 لغاية 21 آب.

الأمن الغذائي

توفر وأسعار السلع الأساسية
في الأشهر السبعة الأولى من عام 2008، ارتفع معدل أسعار الغذاء بنسبة 20% في الضفة الغربية ونسبة 23% في قطاع غزة بالمقارنة بمعدل أسعار عام 2007. أسعار السلع الغذائية يتوقع أن تشهد ارتفاعا آخر في قطاع غزة لان الطلب على السلع الغذائية التقليدية يزداد خلال شهر رمضان في حين ما زالت القيود على الواردات مستمرة. وقد وجدت بعثة شبكة الأمان التابعة لبرنامج الأغذية العالمي خلال شهر تموز 2008 أن رفع تدخلات شبكة الأمان يعتبر الأسلوب الأفضل للاستجابة إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية حيث تكون الزراعة محدودة وفي ظل الانهيار شبه التام للصناعة بسبب الإغلاق المفروض على قطاع غزة. وبعد الحصول على نتائج وتوصيات البعثة، يود برنامج الأغذية العالمي أن يضع برنامجا طارئا لدعم الغذاء لاستهداف 55.000 من غير اللاجئين، خاصة في المناطق المدنية الذين يشكلون القطاع غير العامل الأفقر. وسيتم ذلك عبر نظام كوبونات الخبز والجبنة للمخابز المحلية ومحلات البقالة التي سيتم توزيعها. سيعمل برنامج الأغذية العالمي على زيادة الدعم إلى المراكز النسائية لإنتاج المأكولات الخفيفة لإطعام 20.000 طالب مدرسة من خلال برنامج النقد مقابل العمل.

الزراعة

نداء جديد لدعم التجمعات الزراعية التي تضررت بسبب الجفاف
بتاريخ 25 آب، وخلال اجتماع استثنائي لمجموعة عمل القطاع الزراعي، أطلقت وزارة الزراعة الفلسطينية بدعم من منظمة الغذاء والزراعة نداء بقيمة 26.8 مليون دولار أمريكي كتمويل طارئ لدعم تجمعات مربي المواشي الذين تضرروا بسبب أزمات المناخ وارتفاع الأسعار. التدخل المخطط له يهدف إلى تمكين هذه التجمعات للحفاظ على مستوى أمن غذائي ومعيشي وتجنب خطر التشويشات الصعبة لموسم الزراعة والإنتاج القادم. وكجزء من هذا التدخل، يمكن لما مجموعه 55.000 مزارع يعتمد على المحاصيل التي تروى من مياه الأمطار ومربي المواشي من الاستفادة من توزيع الحبوب وعلف الحيوانات والأسمدة الزراعية والمياه للمواشي.

ومنذ شهر تشرين الثاني 2007، شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة مجموعة من الصدمات المناخية (موجات صقيع طويلة، جفاف ورياح جافة) مما سبب أضرار جسيمة وخسارة للمزارعين ومربي المواشي في كافة أنحاء المناطق. وصل إجمالي هطول الأمطار 55% فقط من المعدل السنوي في جنوبي الضفة الغربية و65% في شمالي الضفة الغربية، مما أثر بشكل كبير على المحاصيل والمراعي. وكان الضرر كبيرا خاصة بالنظر إلى شح الموارد المائية في المنطقة واعتماد الزراعة الفلسطينية على مياه الأمطار: 85.7% من الأراضي المزروعة تعتمد على مياه الأمطار وتعتمد المواشي على المراعي الخصبة التي تحتاج إلى الأمطار. إضافة إلى الصدمات المناخية، ارتفعت أسعار علف الحيوانات مما أدى إلى تفاقم الأزمة بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والمدخلات الزراعية.

الجفاف الحالي والتشويش في خصوبة المراعي أجبر ما يقرب من 200.000 مربي للمواشي في الضفة الغربية وقطاع غزة على شراء علف للحيوانات مكلف بدل الاعتماد على المراعي الخضراء. الخسائر المباشرة في المحاصيل الزراعية (الحبوب، الخضار، الزيتون والفواكه) قدرت بما مجموعه 113.5 مليون دولار أمريكي (وزارة الزراعة، آب 2008) في حين وصلت الخسائر غير المباشرة بسبب ارتفاع الأسعار إلى مبالغ أكبر. وتعمل هذه الظروف إلى إجبار المزارعين ومربي المواشي إلى آليات تأقلم ضارة مثل بيع الأصول الزراعية، الأراضي والآليات والمواشي واحتياطي الحبوب وزيت الزيتون. النقود التي يحصلون عليها لن تكفيهم للاستمرار في الموسم القادم.

التمويل

عملية المناشدة الموحدة، صندوق الاستجابة الإنساني، صندوق الاستجابة الطارئ المركزي
سجلت المراجعة النصف سنوية لعملية المناشدة الموحدة إلى 448 مليون دولار أمريكي نتجت عن نقص بمبلغ 14 مليون دولار أمريكي من المجموع المالي المطلوب بالمقارنة بالمتطلب المالي الأساسي – من 462 مليون دولار أمريكي إلى 448 مليون دولار أمريكي. الانخفاض الأكبر حصل بسبب المعافاة الاقتصادية وقطاعات المياه والصرف الصحي التي قامت بتخفيض متطلباتها بقيمة 44 مليون دولار أمريكي. وبالمقارنة، تم مراجعة قطاع الغذاء ورفعه من 158 مليون دولار أمريكي إلى 198 مليون دولار أمريكي ويعزى هذا بشكل رئيسي إلى الارتفاع العالمي في أسعار السلع الغذائية مما يضر بأوضاع الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. يوجد حاليا تمويل بنسبة 50% من عملية المناشدة الموحدة المراجعة.

في العام 2008، قام صندوق الاستجابة الطارئ المركزي بتمويل مشروعين للمساعدات الغذائية إلى الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي في الضفة الغربية. وقامت الأونروا بمضاعفة مستوى المساعدات الغذائية عبر صندوق الاستجابة الطارئ المركزي من خلال توفير سلات غذائية إلى أكثر من 32.000 عائلة. يقوم برنامج الأغذية العالمي باستخدام صندوق الاستجابة الطارئ المركزي لملء فجوة شهر ونصف من توفير المساعدات الغذائية في الضفة الغربية. وهذا يفيد ما يقرب من 98.000 فلسطيني من غير اللاجئين.

وقد تم تصميم صندوق الاستجابة الإنساني لدعم الاستجابة الفورية في حالة الوضع الطارئ غير المتوقع الذي يؤثر على السكان الفلسطينيين. ومنذ إطلاقه في آب 2007 في الأراضي الفلسطينية المحتلة، دعم صندوق الاستجابة الطارئ 11 مشروعا يستجيب إلى متخلف الاحتياجات الناجمة عن الحالات الطارئة الإنسانية. في العام 2008، تم توفير المساعدات إلى 3.200 عائلة تأثرت من موجة الصقيع والثلج خلال شهر كانون الثاني من خلال توفير التدفئة والأسرة. واستفاد السكان في كامل قطاع غزة من أربعة مشاريع خاصة بصندوق الاستجابة الطارئ الذي استهدف قطاعات الصحة، والمياه والصرف الصحي. وتضمنت إحدى المشاريع توفير الخدمات الصحية إلى السكان في المناطق الضعيفة، تحديدا الذين يعيشون في مناطق تتعرض إلى الهجمات العسكرية المستمرة.

تشارك منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التالية في مجموعات عمل قطاعية وتوفر معلومات إلى راصد الشؤون الإنسانية: اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الأونروا، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، مؤسسة الحق، مركز بديل، منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، منظمة أوكسفام الدولية، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، وأعضاء الآلية الدولية المؤقتة.